دور الشركات الأجنبية في سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في إقليم طرابلس الغرب بليبيا ما بين 1934 ـ 1943م وآثارها السلبية على المجتمع الليبي.

المؤتمر الدولي الثامن: الأنظمة الزراعية المتأزمة. وانعدام الأمن الغذائي ومقاومة الفلاحين ـ برعاية المركز التونسي العالمي للدراسات والبحوث والتنمية ـ المنستير (تونس): 29 ـ 30 ـ 31 ـ أكتوبر 2015م.

إعداد: الدكتور: سعد ارحومة المبروك اشميسة

جامعة الجبل الغربي

كلية الآداب والعلوم / الاصابعة

2016م

المقدمة

الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو الفحص الكامل عن طريق التحليل الوصفي للآثار السلبية لسياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا خلال فترة البحث, ونظراً لما كانت تمثله الزراعة من أهمية في الاقتصاد العالمي وباعتبارها المصدر الوحيد للشعب الليبي قبل اكتشاف النفط, وهو ما شجع إيطاليا على احتلال ليبيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر, إذ ركزت إيطاليا في دعايتها الإعلامية والسياسية قبل البدء بالحملة العسكرية على أن إقامة هذه السياسة الاستيطانية إنما هي خدمة منها للشعب الليبي الفقير, وبالفعل تم استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وتعميرها بعدما تمكنت من بسط نفوذها على كامل الترابي الليبي, إلا أن الشعب الليبي صاحب الأرض لم يستفد بدرهم واحد من هذه المشاريع, فإيطاليا لم تكتف باستيطان الأراضي الليبية فقط بل سخرت الليبيين كخدم في استصلاح هذه الأراضي ليستفيد منها من جاءوا من وراء البحر, الأمر الذي ترك آثارًا سلبية مازالت واضحة وتمثل أهمية كبيرة في تاريخ ليبيا المعاصر, ومن هنا جاء التركيز على هذا الموضوع لما يمثله من أهمية كبيرة في الدراسات التاريخية والاقتصادية.

يمثل هذا البحث دراسة انتقاديه تهدف إلى التركيز على المظاهر الأساسية الهامة لدور الشركات الأجنبية في سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا ما بين 1934 - 1943م وآثارها السلبية على المجتمع الليبي, مِمَّا استوجب بحثه ومناقشته ليكون واضحاً للعيان, فبعدما تحدد مصير ليبيا عملياً لتكون منطقة نفوذ إيطالي في مؤتمر برلين عام 1878م, وخاصةً بعدما فقدت إيطاليا أملها في احتلال تونس بعدما أطلق بسمارك يد فرنسا في تونس, فتحولت أنظار إيطاليا إلى ليبيا[1], عندها حث مجلس النواب الإيطالي حكومته على الإسراع في احتلال ليبيا لتنشيط التجارة وإقامة المشاريع الزراعية واتخاذها مركزًا للتوسع النهائي الإيطالي اقتصادياً وإقليمياً[2].

ولإنجاح إيطاليا في استحواذ الأراضي الليبية أنشأت شركات استيطانية دعمتها الحكومة بكل قوة, هدفت هذه الشركات إلى توطين عائلات المزارعين الإيطاليين كخطوة أولى نحو زيادة معدل الاستيطان البشري في ليبيا, وخير دليل على ذلك إقرارها في سنة 1932م لتشكيل شركة استيطان برقة Ente per la colonizzione della Cirnaica والتي أسسها (لوجي رازا) لتنمية الجبل الأخضر, كانت مسئولة هذه الشركة أمام وزارة الهجرة والاستيطان الداخلي, واتخذت مدينة المرج مقراً لها, بدأت هذه الشركة مشاريعها في نهاية سنة 1935م, حيث أنجزت تنمية 7500 هكتار, واستوطنت من قبل العائلات الإيطالية المهاجرة[3], ثم توسعت الشركات الأجنبية في استصلاح الأراضي الليبية الصالحة للزراعة بعدما عمدت إلى استيطانها بعائلات إيطاليَّة قدمت من وراء البحر وأهملت أصحاب الأرض الأصليين مِمَّا ترتب عليه العديد من الآثار السلبية.

نخلص مِمَّا سبق إلى أن هذا الموضوع لم يأخذ حقه الكافي من الدراسة الوافية لأسباب عديدة منها عدم توفر المصادر والمراجع المحلية, فالدراسات التي قُدمت في هذا الموضوع جلها كُتبت بلغات أجنبية معتمدة على مصادر إيطالية بعضها بعيدًا عن الحياد نوعاً ما, وهذا ما دفع الباحث لكتابة هذا البحث, والذي تناول فيه الآثار السلبية لسياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا ما بين 1934 - 1943م, وأهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركات, ولصالح من كانت هذه المشاريع.

وفي ضوء ما توفر من مادة تاريخية، فقد عمد هذا البحث بعد المقدمة إلى عرض نبذة تاريخية مختصرة عن دور الشركات الأجنبية في سياسة الاستيطان الزراعي الايطالي في ليبيا ما بين 1934 - 1943م, وآثارها السلبية على المجتمع الليبي, إذ تناولت المقدمة التعريف بالموضوع وأسباب الاختيار، والمساحة الزمنية للبحث، ثم منهج البحث، والنتائج المتوقع الوصول إليها، وأخيراً مصادر ومراجع البحث.

الآثار السلبية لسياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا ما بين 1934 - 1943م.

تعود جذور الأطماع الإيطاليَّة لليبيا إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر, إذ كانت المعلومات المتوفرة لدى الحكومة الإيطاليَّة عن ليبيا تصورها على إنها الفردوس المفقود بالنسبة إلى إيطاليا[4], وخاصة بعدما توالت عليها العديد من تقارير الباحثين بهذا الخصوص والتي ترجع إلى عام 1903م.

كان أول هذه التقارير هو تقرير الباحث فريدريكو مينيوتللي Frederico Minutilli تحت عنوان (طرابلس الغرب) وبالرغم من أن هذا التقرير قد رسم صورة كئيبة للوضع في ليبيا بما تعانيه من جفاف في المناخ وقلة لمصادر المياه الجوفية, كما تتطرق إلى انعدام الرواسب الغنية بالمعادن, وفي النهاية خلص هذا التقرير إلى أن ليبيا ليست فردوساً مستقبلياً لإيطاليا[5], إلا أن الساسة الإيطاليين لم يعولوا عليه كثيراً لمعرفتهم الجيدة بالأراضي الليبية منذ القدم, إذ كان اعتماد المزارعين أيام الامبراطورية الرومانية على المناطق الجيدة التي تتوافر فيها الاراضي الخصبة والأمطار، وذلك على امتداد المناطق الساحلية للبحر والتي تصل الى حوالي 1900كم تقريباً لاعتدال مناخها، وتنوع التربية الصالحة للزراعة وخاصة تربتها ما بين السوداء والحمراء[6]، وفي الأقاليم المرتفعة حيث تزداد الأمطار، مِمَّا شجع على الاهتمام بحرفة الزراعة في هذه المناطق منذ العصر الروماني، حتى أن بعض المؤرخين ذكروا بأن الحبة الواحدة كانت تنبت باقة من 400 ساق[7]، وعلى الرغم من المبالغة في هذا الوصف إلا أنه يوضح بأن الأرض كانت بكراً في معظمها وكان بإمكانها أن تعطي المزارعين بما يفيض عن حاجتهم، وهو ما دفع الرومان إلى تشجيع المزارعين لزراعة الحبوب وغيرها من مختلف المحاصيل الزراعية في هذه المناطق. ومِمَّا يؤكد على ذلك تلك البرك الرومانية التي وجدت في بعض المناطق الليبية لتجميع مياه الأمطار، واستغلالها في الزراعة

وسقاية المواشي، وما وجد من آثار لمعاصر زيت الزيتون، كالتي وجدت في الكوفية قرب بنغازي[8].

أدت السياسة التي اتبعتها الإمبراطورية الرومانية في ليبيا، والمتعلقة بالتوسع في الانتاج الزراعي إلى الاهتمام بميناء طرابلس لتصدير معظم المنتجات الزراعية، كالقمح، والشعير، وزيت الزيتون، وبعض الفواكه، إلى روما وبقية أنحاء الإمبراطورية الرومانية[9]، إلا أن الازدهار الزراعي الذي شهدته ليبيا في القرن الأول الميلادي، أخذ يتلاشى، بسبب ازدياد الضرائب، مِمَّا أدى إلى ظهور طبقة جديدة من كبار الملاك بامتلاكهم معظم الأراضي الخصبة، وسيطرتهم على الإنتاج، مِمَّا دفع صغار الملاك إلى التخلي عن مزاولة هذه المهنة، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفوضى في البلاد والنقص في المنتجات الزراعية[10]، كما أدت الحروب الوندالية، وثورات الأهالي منذ تولي الإمبراطور جستنيان عام 527م, التي استمرت حتى عام 548م إلى دمار العديد من المناطق الزراعية[11].

إذاً كان الساسة الإيطاليون مدركين لخصوبة الأراضي الليبية والدليل على ذلك أنهم لم يعتمدوا على تقرير فريدريكو مينيوتللي Frederico Minutilli المحبط, بل شجعوا العديد من الباحثين لدراسة الحالة الليبية نذكر منهم: الباحث ميدانا Medana الذي عرض تقريراً قدم فيه تفصيلات أكثر تشجيعاً من سابقه للأوضاع الاقتصادية في ليبيا, وخاصة فيما يتعلق بقطاعي الزراعة والتجارة, خلص ميدانا Medana في تقريره هذا إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة تفوق 82 مليون فدان في مدينة طرابلس لوحدها, كما أكد أن هناك مساحات شاسعة صالحة للزراعة خارج طرابلس[12].

أما باولو فيناسا دي ريجيني Paolo Vinassa De Regney فقد أشار في تقريره إلى أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي المهم والوحيد في ليبيا, وأكد بأن سبب تدهور هذا النشاط راجع إلى قلة المهارات ومبادرات الفلاح الليبي وليست

لعوامل طبيعية, وأكد على وجود كميات وفيرة من التربة الخصبة في سهل الجفارة تفوق 6,175,000 فدان من الأراضي الصالحة, وأضاف في تقريره إلى أنه يمكن استصلاح أراضي شاسعة في العديد من المناطق كمنطقة مسلاتة والمنطقة الساحلية إلى الغرب من زليتن ومصراتة وقصر أخيار[13].

أيّد هذا الرأي كل من لاجانا Lgana وجاجا Jaja, حيث أكدا أن الزراعة هي أهم نشاط اقتصادي في ليبيا وخلصا في تقريرهما إلى ضرورة تركيز جهود الحكومة الإيطاليَّة على التغلغل الاقتصادي في ليبيا[14].

بناء على هذه التقارير المشجعة على سياسة الاستيطان, أعطت الحكومة الإيطاليَّة عام 1906م موافقتها بالتغلغل السلمي الاقتصادي في ليبيا بعدما أوكلت هذه المهمة إلى مصرف روما[15], نشط مصرف روما في منح القروض للعديد من الشركات لشراء الأراضي الزراعية الليبية, وشجع الشركات والمزارعين الإيطاليين لزراعة القمح والشعير وأشجار الفاكهة والزيتون[16], فقامت الحكومة الايطالية بمصادرة الأراضي الخصبة, وقامت بمنح القروض لاستثمار هذه الأراضي.

جدول رقم (1) يوضح مساحة الأرض المصادرة من قبل القوات الإيطالية[17]

السنة	الأرض المستولى عليها بالهكتار	الأرض الموزَّعة على المزارعين بالهكتار
1922 – 1911	9314	3612
1923	26100	3970
1924	27100	9949
1925	4887	17619
المجموع	67301	35150

جدول رقم (2) يبين القروض الممنوحة للمستوطنين الإيطاليين في ليبيا[18]

نوع القرض	عدد المستوطنين المستفيدين من هذا القرض	المبلغ الإجمالي بالليرة الإيطاليَّة
قروض تحسينات	220	2,970,200
قروض عقارية زراعية	1260	53,890,250
قروض تسيير	14,503	15,506,109
المجموع		72,366,559

وفي هذا البحث سنكتفي بدور شركتي الانتي والأنبس في عملية الاستيطان لبعض المشاريع الزراعية الاستيطانية.

أولاً: دور شركة الانتي في استصلاح الأراضي الليبية وتهيئتها لاستقبال المهجرين الجدد من إيطاليا:

وفي أكتوبر 1934 م كلفت شركة الانتي بموجب المرسوم الملكي بإنشاء عدد من المستوطنات في المنطقة الغربية, وأصبحت هذه الشركة تعرف بالانتي لتعمير ليبيا[19] Ente Per La Colonizzazione Della Cirenaica إلى جانب المعهد القومي الفاشي للتأمين الاجتماعي الذي كان مؤسسة خدمية تهتم بالجانب الاجتماعي, وفي عام 1935م حولته السلطات الإيطاليَّة إلى مؤسسة استيطانية بعدما تم تغيير اسمها إلى شركة الانبس للاستيطان الزراعي[20] Instituto Nazionale Fascita Perla Previdenza Sociilae.

نظمت الشركات الأجنبية للاستيطان عملها في كل مستوطنة وفق خمس مراحل هي:

1. مرحلة: الإعداد وتشمل تهيئة الأرض للزراعة.

2. التحسينات: وتشمل زراعة الأشجار وإنشاء تسهيلات نظام الري.

3. التنمية: وتشمل العناية بالأشجار المنتجة.

4. الملكية: اتخاذ الإجراءات الكفيلة ليتحصل المستوطن على ملكية المزرعة على أن يتكفل المستوطن بدفع مبالغ دورية تخصص لتسديد الدين للشركة أو الدولة[21].

ولتأكيد على أن الحكومة الإيطالية كانت مشجعة لسياسة الاستيطان فقد تحملت تكاليف إنشاء المستعمرات على النحو الآتي:

1. بناء منازل صغيرة ذات تصميم موحد بحيث يتألف المسكن من شقتين بالإضافة إلى صهريج ماء لجمع مياه الأمطار.

2. بناء صهريج يسع 1500 متر مكعب تشترك فيه كل ثمانية مزارع متجاورة[22].

وقد أوضحت جريدة (جورنال دي انباليا أكركولا) شروط العقد والتي نصت على أنه لا يحق للمستوطن التغيير في هيكل المنزل الذي يمنح له في المنزل الذي يمنح له في المزرعة, كما لا يحق له تحويل مزرعته إلى مصنع[23].

شاركت شركة الأنتي في العديد من المشاريع الزراعية على الأراضي الليبية في الفترة ما بين 1933 - 1937م نذكر منها:

1. **مشروع طمينة (كريسبي) الزراعي الاستيطاني:** تقع منطقة طمينة ما بين مدينة مصراتة ومدينة تاورغاء, وهي أرضي واسعة وغنية بالمياه الجوفية بالإضافة إلى خصوبة تربتها, كانت إحدى المناطق التي استهدفتها شركة الأنتي فقامت بالكشف عنها سنة 1930م, وأسفر هذا الكشف عن نتائج

حسنة, وأثبتت الدراسات على أنها تصلح لحفر آبار ارتوازية, مِمَّا شجع هذه الشركة على استصلاح حوالي 10000 هكتار[24].

تم التركيز على شجرة الزيتون لِمَا لها من فوائد غذائية واقتصادية, قامت هذه الشركة بغرس حوالي عشرة هكتارات من هذه الشجرة, أما المساحة المتبقية فقد غُرست ببعض المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار بما يسمى بالزراعة (البعلية) كالقمح والشعير, وفي عام 1939م وصل استصلاح الأراضي إلى حوالي 3822 هكتار كان اغلبها يعتمد على الزراعة البعلية, إلا أن تذبذب سقوط الأمطار من سنة إلى أخرى عرض هذه المزارع إلى الخراب وغادرها أصحابها بسبب اندثار أشجارها نتيجة للجفاف[25].

2. **مشروع الكراريم الزراعي الاستيطاني:** تبعد هذه المستوطنة عن مدينة مصراتة بحوالي 40 كيلو متر تقريبا من جهة الجنوب الشرقي, بدأت شركة الأنتي عملها في أوائل سنة 1935م, وبالفعل تم استصلاح 2,288 هكتاراً, قسمت إلى حوالي 100 مزرعة مروية, مساحة كل منها ما بين 14 – 15 هكتاراً, تمت زراعتها بأشجار الزيتون والقمح والشعير, وبنهاية سنة 1938م تم تسليم هذه المزارع إلى المزارعين الإيطاليين, ولم يستفد منها مزارع ليبي واحد[26].

3. **مشروع الدافنية (غاريبالدي) الزراعي الاستيطاني:** الدافنية أرض خصبة صالحة للزراعة تقع بالقرب من مدينة زليطن, بعدما سيطرة إيطاليا على هذه الأراضي قامت بانتزاعها من أصحابها, وقامت بتسليمها إلى شركة الأنتي في سنة 1935م لاستصلاحها, بلغت مساحتها 15,870 هكتارا, قسمت إلى 318 مزرعة تتراوح مساحة المزرعة الواحدة ما بين 29 – 30 هكتاراً, وفي عام 1940م تم توزيعها إلى 75 مستوطنا إيطاليا[27].

4. **مشروع جودائم (أوليفيتي) الزراعي الاستيطاني:** تقع هذه المستوطنة ما بين مدينتي طرابلس والزاوية, تبلغ مساحتها 1657 هكتاراً وتتميز بوفرة المياه وخصوبة التربة, تم تسليمها لشركة الأنتي سنة 1935م[28], فتم تقسيمها إلى 50 مزرعة, وبعد ثلاث سنوات من الاستصلاح قامت الشركة بتسليمها إلى العوائل الإيطاليَّة القادمة من إيطاليا بعدما زرعت بالخضروات والفواكه والحمضيات والزيتون بأسعار رمزية بحيث لا يتجاوز ثمن المزرعة الواحدة عن 170,000 ليرة إيطاليَّة ولا يدفع هذا الثمن إلا بعد مرور 15 سنة من الاستغلال[29].

جدول رقم (1) يبين المشاريع التي أوكلت إلى شركة الأنتي

اسم المستوطنة	المساحة بالهكتار	ما تم استصلاحه	عدد المزارع	مساحة المزرعة
جودائم (أوليفيتي)	1657	1470	50	50
المعمورة	715	500	129	5
فندق التوغار	1235	810	27	150
العزيزية	5569	1200	30	20
جزدا (الكراريم)	2299	1220	100	20
كريسيي (طمينة)	9140	3700	370	50
غاريبيالدي (الدافنية)	19869	9420	314	10
بريفيللري (الخضراء)	14085	8400	168	50
نعيمة	500	–	–	–
المجموع	55058	26720	1188	355

ثانياً: دور شركة الأنبس في استصلاح الأراضي الليبية وتهيئتها لاستقبال المهجرين الجدد من إيطاليا:

في عام 1935م تم تكليف شركة الأنبس في هذا المشروع فقامت هي الأخرى بإنشاء العديد من المستوطنات الزراعية نذكر منها:

1. **مشروع الزهراء (ميكلي بيانكي) الزراعي الاستيطاني:** بمجرد ما تم تكليف هذه الشركة بالإسهام في عملية الاستيطان أوكل إليها استصلاح هذه المستوطنة والبالغة 5400 هكتار, قامت الشركة بتقسيمها إلى 167 مزرعة تتراوح مساحة كل منها ما بين 18 – 50 هكتاراً[30], وبعد الانتهاء من استصلاحها وإقامة المساكن قامت الشركة بتوزيعها على 25 أسرة إيطاليَّة مهاجرة[31].

2. **مشروع الحشان الزراعي الاستيطاني:** يضم هذا المشروع أرضا زراعية خصبة ممتدة على الشريط الساحلي غربي مدينة طرابلس, منح امتياز هذا المشروع لشركة الأنبس في عام 1935م, بلغت المساحة المراد استصلاحها 354 هكتاراً, قامت شركة الأنبس بتقسيمها إلى 19 مزرعة مساحة كل منها 215 هكتاراً, وفي سنة 1938م انتهت الشركة من استصلاحها وتوزيعها على الأسر الإيطاليَّة المهاجرة[32].

3. **مشروع جوردانيا الناصرية (جوردينيا) الزراعي الاستيطاني:** يقع هذا المشروع غربي مدينة طرابلس ويمتاز بوفرة المياه وخصوبة التربة, اسند استصلاح هذه الأراضي إلى شركة الأنبس سنة 1938م, اشتمل هذا المشروع على 5207 هكتار تم استصلاح 4,725 هكتاراً, قسمت إلى 189 مزرعة تحتوي على 23 هكتاراً لكل منها[33].

4. **مشروع سيدي الصيد (تازوللي) الزراعي الاستيطاني:** جاء تركيز الحكومة الإيطاليَّة على الأراضي البعلية, وهذا المشروع هو من ضمن هذه المشاريع, يقع هذا المشروع على الطريق المؤدي إلى بني وليد جنوبي غرب ترهونة, منح امتياز هذا المشروع لشركة الأنبس, قامت الشركة باستصلاح 1103 هكتارات قسمت إلى 180 مزرعة, وفي عام 1939م تم الانتهاء من استصلاحها ووزعت على المهاجرين الإيطاليين[34].

نخلص مِمَّا سبق إلى أن هذه السياسية كانت ممنهجة من قبل صناع القرار السياسي الإيطالي للتشجيع على الهجرة إلى الأراضي الليبية, وهذا ما يفهم من نص رسالة موسوليني إلى بالبو التي نشرتها جريدة جورنا دي اكري كولتورا ديل دومنيك والتي جاء فيها: "لقد قرأت تقريرك المفصل وتقارير الفنيين الذين معك عن الهجرة الكبيرة ذات العدد عشرين ألف مستوطن إلى ليبيا .... وفي انتظار تجهيز الأمور الإدارية وظروف تحسينها أخولكم بهذه الرسالة البدء في عمليات الهجرة"[35].

إذاً لم تكن هذه الهجرة عشوائية بل كانت منظمة ومدروسة من قبل الحكومة الايطالية, وبالفعل وصلت الدفعة الأولى بعد إبحارها أواخر أكتوبر 1938م إلى طرابلس واستقبلت استقبالاً صاخباً من قبل السلطات الإيطالية, وقد وصل عدد العائلات المهاجرة في هذه الدفعة إلى 1800 عائلة معظمها من المناطق الريفية الايطالية المزدحمة في البندقية, نزل منهم 1,001 عائلة في ميناء طرابلس وتم توزيعها على الأماكن المخصصة[36] من قبل شركات الاستصلاح التي سبق الكلام عنها, ثم جاءت الهجرة الكبيرة الثانية في أواخر شهر أكتوبر عام 1939م, حيث تم تخصيص 530 عائلة منها إلى طرابلس و30 عائلة إلى مستوطنة الراقبة, حيث تم توطين 133 عائلة في مشروع العامري, و63 عائلة في مشروع غنيمة, و53 عائلة

في مشروع قصر القربولي, وكان عدد أفراد العوائل المهاجرين في هذه الدفعة أقل من عددهم في الدفعة الأولى.

كانت نتيجة هذه المشاريع الاستيطانية توفير وظائف لعشرة آلاف إيطالي مهاجر من بلده, في حين تحول العنصر الوطني صاحب الأرض إلى عامل أجير في أرضه, وأصبح بإمكان المهاجر الإيطالي طرده متى توفرت له عمالة بأجرة أرخص منه[37].

الآثار السلبية لسياسة الاستيطان على المجتمع الليبي:

كانت السياسة الزراعية الإيطالية تهدف بالأساس إلى خدمة المصالح الإيطالية والاقتصاد الإيطالي, وليس لمصلحة الشعب الليبي, أي أنها لم تعد بالنفع على الليبيين بل أضرت بمصالحهم, وتسببت في فقدانهم لأراضيهم, نتج عن هذه السياسة العديد من الآثار السلبية يمكن تلخيصها في الآتي:

1. هدفت سياسة إيطاليا ظاهرياً كما جاء في جريدة (جورنا لدي أتيالي) الزراعية إلى الاهتمام بغرس شجرة الزيتون في ليبيا, والتي وصلت إلى 600000 شجرة في عام 1931م, ثم زاد التركيز على هذه الشجرة لتصل إلى 20 مليون شجرة, إلا أن الحقيقة وراء هذا الاهتمام لم تكن لمصلحة الشعب الليبي, وإنما كانت لمصلحة إيطاليا, وهذا ما أكدته جريدة (جورنا لدي أتيالي) بأن الاهتمام بغرس أشجار الزيتون في ليبيا سيحقق لإيطاليا اكتفاءها الذاتي من الزيت الذي كانت تستورده من دولة تونس, والذي يصل إلى 700 ألف قنطار سنوياً[38], ولم يستفد منه الشعب الليبي بدرهم واحد.

2. أخذت هذه المشاريع طابع تبشيري يهدف إلى تحسين سمعة إيطاليا من خلال الدعاية بأن النظام الجديد سيؤدي إلى تحسين شامل, وإلى رفع المستوى المادي والمعنوي للمجتمع الليبي[39], كانت نتيجة هذه السياسة انقسام حركة الجهاد الليبي إلى قسمين القسم الأول دعا إلى استقلال البلاد بعيدًا عن

السيطرة العثمانية ومهادنة إيطاليا خوفاً من ضياع أراضيهم وأموالهم, وكان يمثل هذا الاتجاه التجار وأصحاب الأملاك, في حين رفض الشق الثاني هذا الاتجاه, والذي كان يمثله عامة الشعب وطالبوا بمواصلة الجهاد كفرض عين مهما كانت النتائج[40], وجدت إيطاليا ضالتها في هذا الخلاف مستغلة في ذلك عددًا من عملائها التقليديين والعملاء الجدد الذين جندتهم ومنحت لهم المنح والعطايا, للدفع بهم في اتجاه فصم عرى الوحدة الوطنية, كما قامت إيطاليا بتجنيد بعض القبائل وتسليحها واستخدامها في حرب قبائل أخرى, وبالفعل استطاعت إيطاليا خلق تباين بين المقاتلين في التصدي لها, واستطاعت التأثير سلباً على الشعب الليبي الذي كان يمثل في تجانسه ورباطه وحدة فريدة متماسكة البيان, واستطاعت التأثير على ما كان يتحلى به من أواصر وروابط وتجانس كاملة في وحدته الدينية والعرقية والثقافية[41], والتي كانت نتيجتها خلق فتنة داخل المجتمع الليبي استفاد منها الإيطاليون كثيرًا في حروبهم ضد المجاهدين الليبيين, كما ساعدتهم الصراعات الداخلية في التغلب على المجاهدين, ومكنتهم من التغلغل داخل الأراضي الليبية, وزادت من تعميق الخلافات بين أبناء الشعب الواحد[42], وتركت آثاراً مازالت شاخصة حتى اليوم, تمثلت في التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي, على النقيض من الشعارات التي نادى بها الساسة الإيطاليون مدعيين بأنهم جاءوا لنشر الحضارة.

3. ولدت سياسة الاستيطان الزراعي شعورًا عنصرياً عاماً بين أبناء المجتمع الليبي, واعتبروا أن تلك السياسة لا تختلف في جوهرها عن سياسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين, وقد نشرت صحيفة (الرقيب العتيد) الصادرة في 20 ابريل 1934م مقالاً لصحيفة (البلاغ المصرية) جاء فيه: "إن إيطاليا تحذو حذو الصهيونية في فلسطين, التي يحرم العرب فيها أخصب أراضيهم, ويدحرون إلى الصحراء"[43].

4. لم تكتف السلطات الإيطاليَّة بمصادرة أراضي كل من يشتبه به عضواً في حركة الجهاد الليبي, بل عمدت إلى مصادرة كل الأراضي الخصبة فصادرة من منطقة الزاوية أكثر من 900 مزرعة بما فيها من آبار وبيوت وغيرها[44], وصادرت 175 مزرعة من سهل الجفارة, كما صادرت 183 مزرعة من تاجوراء وسوق الجمعة بعد إدانة أصحابها, أدت هذه السياسة إلى هجرة الآلاف من الليبيين إلى الدول المجاورة, كما اضطر الباقون إلى النزوح نحو الأراضي الهامشية الفقيرة[45].

5. أدت سياسة الضرائب الجائرة التي فرضتها إيطاليا على المزارع الليبي وأعفت منها المزارع الإيطالي إلى ازدياد الإنتاج الزراعي في المستوطنات الجديدة, والى كساد عام في باقي الأراضي الفقيرة التي بقيت لليبيين, مِمَّا أدى إلى هجرة آلاف الليبيين من وطنهم بحثاً عن الرزق وهروباً من الضرائب[46], وتشير بعض المصادر في هذا الخصوص إلى هجرة مائة ألف مواطن ليبي إلى مصر, وعشرة آلاف إلى تركيا, وعشرة آلاف إلى الشام, وعشرين ألفا إلى تونس[47], ويشير محمود الشنيطي إلى أن عدد المهاجرين الليبيين إجمالا وصل إلى 250 ألف مهاجر من ضمن السكان الليبيين الذين بلغ تعدادهم 800,223 نسمة حسب إحصاء عام 1939م[48].

جدول رقم (2) يبين نسبة المستوطنين الإيطاليين لمجموع السكان في إقليم طرابلس فقط للمدة من 1938 – 1941م[49].

المنطقة	سنة 1938م	سنة 1939م	سنة 1940	سنة 1941م
سوق الجمعة	07,6	08,0	08,5	08,7
تاجوراء	05,4	06,1	07,5	02,6
الزاوية	08,9	11,1	12,1	12,6

صبراتة	01,5	01,8	01,8	01,8
زوارة	02,4	04,8	04,9	05,0
العزيزية	04,1	04,8	04,9	05,0
غريان	05,5	05,7	05,9	05,9
القصبات	00,4	05,6	06,1	06,1
ترهونة	05,8	07,9	08,2	08,2
الخمس	02,9	04,8	05,1	04,6
زليتين	00,3	01,6	03,0	03,0
مصراتة	03,0	11,6	12,7	11,2

6. أدى انخفاض الأجر اليومي الذي كان يأخذه العامل الليبي إلى تزايد البطالة, وقد أورد كتاب (بلدية طرابلس) صورة واضحة لما كان يعامله العامل الليبي, فذكر هذا الكتاب بأن أجر العامل الليبي كان يتراوح بين 2 – 4 ليرة إيطالية على الأكثر, وأن صاحب العمل الايطالي هو من كان يقرر الأجر وهو من يوقع العقوبات, فكان من حقه أن يحرم العامل من أجره اليومي كاملاً لأسباب يراها رب العمل, وليس لها علاقة بالإجراءات القانونية[50], وكان العامل يعمل يوماً كاملاً لمدة 12 ساعة أي من شروق الشمس إلى غروبها, وكان رب العمل الإيطالي يستعرض العمال الليبيين في طابور واحد للتفتيش عليهم وفي حالة ضبطه لشيء ما تمنعه السلطات الإيطاليَّة فأنه يتخذ ضدهم إجراءات فورية كحجب الأجر اليومي أو الضرب أو الحبس[51], مِمَّا سبب في نفور العامل الليبي في العمل مع الايطاليين, فتم وصفه من قبل أرباب العمل الايطاليين بأنه كسول ولا يحب العمل[52].

7. من الآثار السيئة لهذه المشاريع الاستيطانية أيضا استخدام السلطات الإيطاليَّة للمساجين الليبيين الذين لا تزيد أعمارهم عن 18 سنة في أعمال السخرة لإنجاز المشاريع الزراعية الاستيطانية في مناطق البركة والكويفية ببنغازي والجديدة وعين زارة بطرابلس فقاموا بالسقاية وغرس الأشجار وجنيها ورعي الحيوانات بدون مقابل[53].

8. قصدت إيطاليا من وراء سياسة الاستيطان الزراعي في ليبيا إلى إفراغ المناطق الزراعية الخصبة من سكانها الأصليين واستبدالهم بالمهجرين الإيطاليين, وبالفعل نجحت في تهجير أصحاب الأرض مجبرين إلى الأراضي الفقيرة زراعياً والتي لا ترغبها إيطاليا مِمَّا جعلهم يحصلون على احتياجاتهم من موارد زراعية محدودة, وفي مساحة محدودة لا تتجاوز 3% من مساحة البلاد الضخمة, وبهذه السياسة نجحت إيطاليا في إجبار حوالي 90% من الليبيين للعيش في منطقة لا تزيد مساحتها عن 44,600 كيلو متر مربع صالحة للزراعة, مِمَّا أدى إلى انتشار الأمراض وزيادة عدد الوفيات وخاصة في الأطفال, في حين ارتفعت نسبة الولادات بين العوائل الإيطالية المهاجرة[54], مِمَّا سبب تحولات ديمغرافية ملحوظة في تشكيلة سكان ليبيا, وقد عبر موسوليني عن ذلك بقوله: "إن ازدياد عدد السكان يجعلنا نسعى للحصول على منفذ للتضخم المتزايد في عدد السكان في بلادنا, وفي خلال عشر سنوات تستطيع طرابلس أن تأوي مائة ألف من الإيطاليين, نظرًا لِمَّا سيجري فيها من الإصلاحات وسوف يؤم طرابلس مائة وستون آلفاً فتقبلهم الأرض الليبية بفضل ما يبذل من العناية في استصلاح الأراضي وغرسها"[55].

9. هدفت سياسة الاستيطان إلى ضرب النسيج الاجتماعي المتمثل في صورة القبيلة وهذا ما يفهم من كلام (بالبو) الذي جاء فيه: "إن صورة القبيلة المتنقلة في الصحراء, وفقاً لأوامر شيخها. وطبقاً للتقاليد القديمة. التي تعود إلى أيام

الهجرات الكبرى. لن تكون إلا ذكرى بعيدة في الأقاليم الليبية الجديدة"[56] وقد احتفظ الإيطاليون نظرياً وعملياً بالمنزلة الأعلى في المستعمرة, وانزل الليبيون في عام 1939م إلى مواطنين من الدرجة الثانية, كما اعترف المرسوم الملكي رقم 70, الصادر في 9 يناير 1939م بوجود "مواطنة إيطاليا خاصة" وأصبح هناك ثلاث طبقات من المواطنة في ليبيا وهي المواطنون الإيطاليون وهم الطبقة الأولى التي اقتصرت على المستوطنين الإيطاليين, والمواطنة الخاصة التي تشمل صفوة من الليبيين, والمواطنة العامة لليبيين, والتي تشمل بقية الأهالي الأصليين[57].

10. هدفت سياسة الاستيطان الإيطالي إلى رفض وإلغاء ممارسة التعليم الديني الذي يضع الجهاد ضد الغزاة فرض عين ليحل محلها التعليم الإيطالي, فقد قامت السلطات الإيطاليَّة بإغلاق الزوايا الإسلامية وصادرة الأوقاف المحبوسة وحاربت الكتاتيب والمدارس القرآنية, بل حاربت أيضا إرسال الليبيين أبنائهم للتعليم الديني في كل من جامع الأزهر بمصر وجامع الزيتونة بتونس[58].

الخاتمة

نخلص في خاتمة هذا البحث إلى أن مشاريع الاستيطان الزراعي لم تكن وليدة الصدفة وإنما كانت معدة بخطط مدروسة بدأت بإرسال الخبراء واللجان الفنية لدراسة الأراضي الزراعية بإقليم طرابلس الغرب, ثم تكليف الشركات لإعداد مشاريع زراعية تهدف إلى استيطان العديد من المزارعين الإيطاليين إلى ليبيا.

تناول هذا البحث العديد من التساؤلات منها هل كانت حركة استصلاح الأراضي الزراعية لصالح المزارع الليبي الفقير؟ أم أنها كانت تنفيذا لمخطط استعماري الهدف منه إفراغ ليبيا من سكانها وإحلال المهجرين

الجدد محلهم؟ وما الآثار السلبية الناتجة من سياسة الاستيطان على المجتمع الليبي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات خلص البحث إلى الآتي:

1. يرى البعض بأن عملية الاستصلاح الزراعي للأراضي الليبية المدعومة من الحكومة الإيطاليَّة والمنفذة بواسطة شركات ناجحة, وما استحدثته من تنمية زراعية ومحاصيل جديدة وغرس للأشجار المثمرة بأنه عمل إنساني وحضاري, إلا أن الواقع غير ذلك, فهذه السياسة حرمت المواطن الليبي من أرضه ومنحها للغازي المغتصب مِمَّا ترك آثارًا نفسية عميقة, فهذه الإجراءات أعطت المستوطن الإيطالي الحق بأن يصبح السيد لهذه الأرض, وأهملت المواطن الليبي ووضعته مواطن من الدرجة الثانية وحرمت عليه الاستفادة من أرضه.

2. وجدت إيطاليا فرصتها في مقاومة الشعب الليبي لها فاتبعت سياسة النفي خارج البلاد والإعدام ووضع العديد منهم في المعتقلات الجماعية, هدفت من وراء هذه الإجراءات إلى خدمة قضية الاستيطان الزراعي الإيطالي في محاولة منها لإحلال المستوطنين الإيطاليين محل المزارعين الليبيين.

3. أدت مصادرة الأراضي الزراعية الليبية من قبل الشركات الإيطاليَّة بغرض استصلاحها إلى هجرة آلاف الليبيين إلى دول الجوار بحثا عن لقمة العيش.

هوامش البحث

[1] حبيب وداعة الحسناوي: قصة جهاد الليبيين ضد الاستعمار الايطالي 1911 - 1943م, صور ووثائق وأرقام, مركز الجهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي, طرابلس, 1988م, ص35.

[2] جيري لين فاولر: الاستيطان الزراعي في ليبيا منطقة طرابلس, ترجمة د. عبدالقادر مصطفى المحيشي, منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية, الطبعة الأولى, طرابلس, 1988م, ص.45.

[3] LL Giornale D'Italia Acicolo, 22,2,1942, No. 8.

[4] جيري لين فاولر: مرجع سابق, ص 45.

[5] المرجع نفسه, ص 44.

[6] زغلول سعد عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي، ليبيا وتونس والجزائر والمغرب من الفتح العربي حتى قيام دول الاغالبة والرستميين والادارسة، دار المعارف، الاسكندرية، 1964م, ص46.

[7] صقر احمد: مدينة المغرب العربي في التاريخ، الجزء الاول، دار النشر، تونس 1959م, ج1، ص57.

[8] البرغوثي عبد اللطيف محمود: تاريخ ليبيا الاسلامي، منشورات الجامعة الليبية، بيروت، 1973م، ص492.

[9] الكيب نجم الدين غالب: مدينة طرابلس عبر التاريخ، دار الجيل للطباعة، الفجالة، القاهرة، 1971م، دار الجبل للطباعة الفجالة 1971م، ص30، 31.

[10] المرجع نفسه، ص30 -31.

[11] اليوسف عبد القادر احمد: الامبراطورية البيزنطية، المكتبة العصرية، بيروت، 1966، بيروت، ص57.

[12] المرجع نفسه, ص 45.

[13] المرجع نفسه, ص 47.

[14] المرجع نفسه, ص 47.

[15] حبيب وداعة الحسناوي: قصة جهاد الليبيين, ص 37.

[16] كلوديو سيجري: الشاطئ الرابع للاستيطان الايطالي في ليبيا, ترجمة: عبدالقادر مصطفى المحيشي, منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي, طرابلس, 1987م, ص69.

[17] الهادي ابو لقمة: الاستعمار الاستيطاني, ص 48.

[18] Bignami, Tra, Colonizzatiori In Tripolitania, Bologna, 1931, p. 241.

[19] مارتن: الشاطئ الرابع الاستيطان الزراعي الايطالي الشامل في ليبيا, ترجمت عبدالقادر مصطفى المحيشي, منشورات م.ل.د.ت, طرابلس, 1989م, ص56.

[20] جيري لين فاولو: مرجع سابق, ص 214.

[21] المرجع نفسه, ص246.

[22] عياد محمد قداد: النشاط الاقتصادي للجالية الايطالية في ليبيا, جامعة الفاتح كلية العلوم الاجتماعية, رسالة ماجستير غير منشورة, 1995م, ص133.

[23] II Giornala D'Italia Acriciolo 10-5-1942, No.19.

[24] مجلة ليبيا المصورة: العدد الثالث, السنة الثالثة, ديسمبر 1937 م, ص 7.

[25] كلوديو سيجري: الشاطئ الرابع للاستيطان في ليبيا, ترجمة عبدالقادر المحيشي, طرابلس, جهاد الليبيين للدراسات التاريخية, 1982 م, ص 179. الهادي أبو لقمة: دراسات ليبية, الطبعة الثالثة, مكتبة قورينا للنشر والتوزيع, بنغازي, 1975 م, ص 79.

[26] جان ديبوا: الاستعمار الايطالي في ليبيا, طرقه وشاكله, ترجمة هاشم حيدر, بنغازي, ليبيا, 1968م, ص205.

[27] جيري لين فاولر: المرجع السابق, ص247.

[28] جان ديبوا: مرجع سابق, ص 206.

[29] الهادي أبو لقمة: مرجع سابق, ص 79.

[30] IL Giornale D'Italia Acricolo 22/2/1942 No. 8.

[31] كلوديو سيجري: الشاطئ الرابع للاستيطان في ليبيا, ترجمة عبدالقادر المحيشي, طرابلس, جهاد الليبيين للدراسات التاريخية, 1982م, ص164.

[32] كلوديو سيجري: مرجع سابق, ص 179.

[33] الهادي ابو لقمة: دراسات ليبية, ط 3, بنغازي, مكتبة فورينا للنشر والتوزيع, 1975م, ص 179.

[34] جيري لين فاولر: مرجع سابق, ص 250.

[35] Giornal di Agricolturaa della Domenica No. 3.

[36] مارتن مور: مرجع سابق, ص 74.

[37] كلوديو سيجري: مرجع سابق, ص159.

[38] IL Giornale D'Italia Acricolo, 10/11/1931, No. 44.

[39] كلوديو سيجري: مرجع سابق, ص 210.

[40] عبد المولى الحرير: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية لإجراءات الاستيطان الايطالية على حركة الجهاد, الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا 1911 – 1970م, أعمال الندوة العلمية التي عقدها مركز جهاد الليبيين في 7 اكتوبر 1983م, منشورات مركز جهاد الليبيين, طرابلس 1984م, ص 96.

[41] محمد الطوير: ملامح من الحياة الاجتماعية في ليبيا خلال الاحتلال الإيطالي, مجلة الشهيد, العدد الرابع, 1983م.

[42] الحرير إدريس: الاستيطان الزراعي في ليبيا 1970/11, طرابلس ليبيا, منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية, 1984م, ص101.

[43] جريدة الرقيب العتيد, 20 ابريل 1934, العدد 757.
[44] عبدالمولى الحرير: مرجع سابق, ص101.
[45] الهادي أبو لقمة: الساحل الرابع, ص 158.
[46] العزابي يوسف محمد, ومحمد عبدالله المير: الحركة العمالية في ليبيا أبان الاحتلال الإيطالي, مطابع ستاف فوتوليتو, روما, إحدى مؤسسات الشركة العربية للاستثمارات الخارجية, طرابلس, 1983/10/10م, ص 10.
[47] حسن علي خشيم: صفحات من جهادنا الوطني, طرابلس, مكتبة الفكر, 1974م, ص 127.
[48] محمود الشنيطي: قضية ليبيا, القاهرة, 1951م, ص37.
[49] جيري لين فاولر: مرجع سابق, ص 271.
[50] مجلد بلدية طرابلس في مائة عام 1820 – 1970م, المطبعة الليبية, طرابلس, ص 214.
[51] قداد محمد عياد: النشاط الاقتصادي للجالية الايطالية في ليبيا, كلية العلوم الاجتماعية, رسالة ماجستير غير منشورة 1995م, ص219.
[52] كلوديو سيجري: مرجع سابق, ص 220.
[53] المرجع نفسه, ص163.
[54] كلوديو سيجري, المرجع السابق, ص 205.
[55] رفعت عبدالعزيز: الجهاد الليبي في عشر سنوات, 1922 – 1932م, رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب, جامعة الزقازيق, مصر, 1986م, ص112.
[56] كلوديو سيجري: مرجع سابق, ص152.
[57] المرجع نفسه, ص153.
[58] رأفت غنيمي الشيخ: مرجع سابق, ص 235.